

١١- الإيرادات العامة بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨

إعرف موارد بلدك...

إجمالي الإيرادات الضريبية وغير ضريبية في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨

(بالمليون جنيه)

القيمة	نسبة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية
٨٣٤،٦٢٢	
٦٠٣،٩١٨	
٢٠٩،٣٩٨	٣٤،٦٧%
٣٦،٤١٤	٦،٠٣%
٣،٦٥٠	٠،٦٠%
٢٩١،٠٥٥	٤٨،١٩%
القيمة	نسبة إلى إجمالي الإيرادات غير الضريبية
٢٢٩،٩١٢	
٢٨،٩١٢	٪١٢،٥٨
٣١،٤٢٣	٪١٣،٦٧
١٠،٩٧٦	٪٤،٧٧
٥٠،٢١	٪٢،١٨

المصدر: وزارة المالية.

الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة خلال العام من مصادرها المختلفة سواء في شكل ضرائب أو رسوم أو منح أو أرباح الشركات والهيئات التي تمتلكها أو تساهم في ملكيتها الدولة.

وتبلغ الإيرادات العامة في موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٨٣٤،٦ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٢٣٪ عن تقديري العام المالي الماضي. وهذه الزيادة متوقعة مع تطبيق برنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي التي هيحسن أداء الاقتصاد. وهنراعى مبادئ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للأعباء الضريبية دون المساس بالطبقات الأولى بالرعاية. وكمان هنحرص على تنوع مصادر الإيرادات العامة لتساهم في تمويل برامج الانفاق الاجتماعي المختلفة.

إجراءات على جانب الإيرادات

• التطبيق الكامل والفعال لضريبة القيمة المضافة خاصة بعد صدور اللائحة التنفيذية، مع زيادة السعر العام للضريبة من ١٣٪ إلى ١٤٪ بدءاً من أول يوليو ٢٠١٧. وتتضمن الموازنة حصيلة إضافية تقدر بنحو ٢, ٠-٣, ٠٪ من الناتج المحلى نتيجة زيادة السعر العام للضريبة على القيمة المضافة.

• إستكمال إجراءات رفع كفاءة الإدارة الضريبية وبما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وزيادة درجة الإرتباط بين نمو النشاط الإقتصادي والحصيلة الضريبية لتصل الى نحو ٢, ١٤٪ من الناتج المحلى صعوداً من ٢, ١٣٪ فى العام الماضى للوصول إلى المدلات العالمية على المدى المتوسط. هذا بالإضافة إلى رفع درجة التزام المجتمع الضريبي من خلال التوسع في تطبيق قانون إنهاء المنازعات الضريبية والذي من المتوقع أن يساهم فى زيادة الحصيلة الضريبية بنحو ٦-٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

• وفيما يخص إصلاح الإدارة الضريبية فجارى ترقية البيانات لتحديد العدد الحقيقى لمولى الضريبة على الدخل وحجم إيراداتهم والضرائب المستحقة عليهم.

• جارى الربط بين المصالح الإيرادية، وميكنة نظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني، وتفعيل سبل وقتوات الاتصال المميكنة في مصلحة الضرائب المصرية واستخدام البريد الإلكتروني للعاملين بها.

• تعزيز ونشر آلية التقديم الإلكتروني للإقرارات (للضرائب على القيمة المضافة فقط فى الوقت الحالى)، بالإضافة إلى موقع إلكتروني لتلقي الشكاوى والمقترحات.

• تحديث منظومة الضرائب العقارية على المباني ورفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين عن طريق إستكمال ميكنة وإنشاء قاعدة بيانات كاملة لمصلحة الضرائب العقارية. وتقدر حصيلة الضريبة العقارية في مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ٦, ٣ مليار جنيه ارتفاعاً بنحو ٥٠٪ عن الحصيلة المتوقعة للعام الحالى.

• إعادة النظر فى بعض رسوم التنمية على الخدمات التى تهتم المواطن، وعلى رأسها تراخيص السيارات، وعلى إستخدام المحمول، وبعض أنواع الرخص الأخرى. ومن المتوقع أن تشهد حصيلة رسوم التنمية زيادة بنحو ٦-٨ مليار جنيه عن حصيلة العام الحالى (١, ٠-٢, ٠٪ من الناتج المحلى).

• إستكمال إصلاح المنظومة الإدارية بمصلحة الضرائب المصرية ووضع مستهدفات شهرية للحصيلة الضريبية مع إيجاد آليات للمتابعة.

التأكيد على حتمية تحويل فوائض الهيئات الإقتصادية المختلفة وشركات ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام للخزانة بالموازنة العامة للدولة ٢٠١٧/٢٠١٨.